الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/404
4 June 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

الدورة الحادية عشرة
ساو باولو، ١٣-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

الجغرافيا الجديدة للتجارة الدولية:
التعاون بين بلدان الجنوب في عالم متزايد الترابط

الجزء الرفيع المستوى

مقدمة

١- تشهد صورة الاقتصاد والتجارة العالميين تحولاً هادئاً يعيد رسم معالمها. فقد أخذت تتغير جغرافيا التجارة الدولية التي عمرت قروناً والتي كان فيها الجنوب منبعاً للموارد وسوقاً أسيرة لسلع الشمال التامة الصنع. وارتفع نصيب الجنوب في التدفقات التجارية والمالية العالمية ارتفاعاً شديداً خلال العقدين الماضيين. ولم تتمكن جميع بلدان الجنوب من مواكبة الركب، إلا أن هناك دلائل على تحسن الأداء، حتى بين عدد من أفقر هذه البلدان، مما يبعث على التفاؤل.

٢- لقد حدد الاستعمار إلى حد بعيد معالم الجغرافيا القديمة للتجارة الدولية. وساعدت الثورة الصناعية الدول الاستعمارية على بلوغ تفوق تكنولوجي حاسم في المجالين المدني والعسكري، ومكنتها من احتلال الموقع المركزي في العلاقات الاقتصادية الدولية حيال البلدان النامية – وهو نمط غير متسق استمر إلى ما بعد حقبة الاستعمار.

٣- وأوضح الدكتور راؤول بريبيش، وهو الشخصية البارزة في إنشاء الأونكتاد، مفهوم إشكالية التنمية في البلدان النامية من خلال تحليله للعلاقة بين المركز والمحيط، وقضايا السلع الأساسية، والمشاكل التي تواجهها البلدان النامية فيما يتعلق بمعدلات التبادل التجاري، وركز ذلك التحليل على العيوب المتأصلة في الاقتصاد الدولي ونظام التجارة. ولا تزال دعوته إلى تضافر أعمال كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لتضييق الفجوة فيما بينها تشكل الرسالة المركزية للأونكتاد. وتنص الوثيقة الختامية الصادرة عن الدورة الأولى للأونكتاد في عام ١٩٦٤ على ما يلي:

"ويجب أن تشتمل هذه الإجراءات على عنصر أساسي يتمثل في ضرورة أن تسفر السياسات الدولية في ميداني التجارة والتنمية عن تعديل التقسيم الدولي للعمل بحيث يتسم بمزيد من الرشد والإنصاف ويقترن بالتعديلات التي يلزم إدخالها على الإنتاج والتجارة العالميين. وستسهم زيادة إنتاجية البلدان النامية وقوتها الشـــرائية الناجمة عن ذلك في تحقيق النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية أيضاً، وستصبح بذلك وسيلة لتحقيق الرخاء في العالم أجمع.".

الأهمية المتنامية للجنوب في التجارة الدولية

٤- الـــيوم وبعد مرور ٤٠ عاماً على إنشاء الأونكتاد، من السهل على المرء أن يرى ظهور جغرافيا جديدة للـــتجارة، يبتعد فيها الجنوب بصورة مطردة عن هامش الاقتصاد والتجارة العالميين، مما يعكس تغيرات في النمط التقليدي للتقسيم الدولي للعمل. ويبشر ذلك بقدرة التجارة على أداء دور محرك حقيقي لنمو اقتصادي مستدام، وللتنوع، وتوليد العمالة، والحد من الفقر في البلدان النامية.

٥- كما أن من الواضح أن مؤتمر الأونكتاد الأول كان محقاً في التأكيد على أن ما يفيد الجنوب يفيد الشمال أيضاً. وهذا صحيح بصفة خاصة لا سيما وأن من المرجح ألا يعود الطلب المحلي قادراً على النمو في المستقبل في بعـــض الـــبلدان المـــتقدمة النمو، مما يعكس اتجاهاتها الديموغرافية الطويلة الأجل وبلوغ درجة عالية من التشبع الاستهلاكي. وبإمكان البلدان النامية التي تشكل مستودعاً كبيراً لطلب لم يُستغل بعد، أن تقدم دعماً مطرداً لنمو التجارة الدولية وتوسع الاقتصاد العالمي، مع ما يترتب على ذلك من آثار مفيدة لرفاه اقتصادات البلدان المتقدمة النمو، والمستهلكين، وأصحاب الأسهم، والأعمال التجارية.

٦- ومـــن المظاهر الهامة للجغرافيا الجديدة الناشئة زيادة نصيب الجنوب في التجارة العالمية، الذي يبلغ الآن نســـبة ٣٠ في المائة، مقارنة بنسبة ٢٠ في المائة في أواسط الثمانينات. وازداد نصيب السلع المصنعة في صادرات الـــبلدان النامية من ٢٠ في المائة (١١٥ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة) في عام ١٩٨٠ ليصل إلى حـــوالي ٧٠ في المائـــة (١ ٣٠٠ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة) في عام ٢٠٠٠. وفي عام ٢٠٠٣، ولأول مرة في التاريخ، استوردت الولايات المتحدة من البلدان النامية سلعاً أكثر مما استوردته من البلدان المتقدمة النمو، بينما ازداد نصيب صادراتها إلى البلدان النامية إلى أكثر من ٤٠ في المائة. والجنوب هو مقصد قرابة نصف صادرات اليابان وثلث صادرات الاتحاد الأوروبي (باستثناء التجارة فيما بين بلدان الاتحاد الأوروبي).

٧- وبذلك يستأثر الجنوب بنصيب متنامٍ من الطلب العالمي. فقد برزت بعض البلدان النامية كمراكز نمو لكل من التجارة الدولية والتجارة الإقليمية. وبعضها قادر على أن يصبح محركاً للنشاط الاقتصادي كما كانت أوروبا والولايات المتحدة، وفي وقت لاحق اليابان، خلال القرن العشرين. والصين هي أول مثال على ذلك، لكنها ليست

بـــأي شكل من الأشكال البلد النامي الوحيد الذي تزداد أهميته في التجارة الإقليمية والدولية. فقد تمكنت بلدان أخرى، مثل جمهورية كوريا وسنغافورة، من تضييق فجوة الدخل بينها وبين البلدان المتقدمة النمو تضييقاً كبيراً. ويدخل عدد متزايد من البلدان النامية في طائفة من القطاعات الدينامية في التجارة العالمية أو يعزز موقعه فيها.

٨- إن السياســـات الاستراتيجية والإجراءات التي تتخذها بلدان نامية أكثر نجاحاً وشركاتها، واستراتيجيات الشركات عبر الوطنية وعولمة نظم الإنتاج، وحركة عوامل الإنتاج والأعمال التجارية، والتغيرات في أنماط الطلب وشـــروط الوصول إلى الأسواق، والتحولات في كثافة عوامل إنتاج السلع القابلة للتداول، والقدرة التنافسية من حيـــث التكلفة، والتغيرات التكنولوجية (بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) هي من بين العوامل التي تسهم في أداء الجنوب.

٩- والـــيوم، فإن البلدان النامية قادرة من الاستفادة على نحو أفضل من هذه التغيرات وما يترتب عليها من تحـــولات في التقســـيم الدولي للعمل. ومما يدل على هذا الاتجاه ما يحدث من تعاقد على التصنيع في الخارج منذ الثمانينات وما يحدث منذ عهد قريب من تعاقد على توريد الخدمات من الخارج (ولا سيما الخدمات التي تعتمد على تكنولوجيات المعلومات). ويشير تحول الميزان الديموغرافي العالمي ونمو الدخل في البلدان النامية إلى أن أهمية الجنوب كمصدر للطلب العالمي لن تني تزداد. فمثلاً، في حين أن عدد سكان البلدان النامية سيزداد في الفترة بين الآن وعـــام ٢٠١٠ من ٤,٨ مليارات نسمة إلى ٥,٦ مليارات نسمة، فإن ذلك العدد سيبقى،خلال هذه الفترة، دون تغيير في البلدان المتقدمة النمو أي ١,٢ مليار نسمة.

استمرار تفوق الشمال

١٠- ســـيظل الشمال، رغم ذلك، يحتل مركز الصدارة في العلاقات الاقتصادية الدولية. وسيستمر في التأثير بصورة حاسمة على التطورات في الاقتصاد والتجارة العالميين. وببساطة فإن أوجه التفاوت بين اقتصادات البلدان النامـــية والـــبلدان المتقدمة النمو شديدة للغاية، وسيتطلب التقارب المجدي بين الاثنين فترة زمنية طويلة للغاية. وتتبدى أوجه الاختلاف هذه بعدد من الطرق مثل مستويات الدخل، والنصيب في التجارة العالمية، بما في ذلك في القيمة المضافة في التجارة، وحجم المشاريع الاقتصادية، ونمط التخصص، وعوامل هيكلية ومؤسسية أخرى.

١١- وينـــبغي أخـــذ هذه الاختلافات في الاعتبار عند إجراء أي مناقشة تتعلق بتوقعات التجارة في الجنوب. فمثلاً، يبلغ متوسط نصيب الفرد من الإنتاج المحلي الإجمالي في البلدان المتقدمة النمو ٠٠٠ ٢٧ دولار تقريباً، وهو أكـــبر ٢٠ مرة من نظيره في البلدان النامية. ودخل الفرد في أقل من خمسة أعضاء في منظمة التجارة العالمية من البلدان النامية يقع ضمن نطاق ٠٠٠ ١٠ دولار من دخل الفرد في البلدان المتقدمة النمو.

١٢- وفيما يتعلق بالحجم والنطاق والقدرة على الوصول، فإن المشاريع الاقتصادية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تنتمي إلى عالمين مختلفين تماماً. ففيما يتعلق بالقيمة المضافة، يفوق حجم الشركات عبر الوطنية الكبيرة التابعة للبلدان المتقدمة النمو حجم اقتصادات معظم البلدان النامية: فمثلاً، تفوق القيمة المضافة لشركة إيكسون موبيل حجم اقتصاد باكستان أو شيلي، ويساوي مجموع أصولها الأجنبية، تقريباً، مجموع الأصول الأجنبية لأهم الشركات عبر الوطنية الخمسين التابعة للبلدان النامية مجتمعةً. والمبيعات الأجنبية لشركة ديملر – كرايسلر هي أعلى بنسبة ٤٠ في المائة من مجموع صادرات أفريقيا ككل، بينما تفوق المبيعات الأجنبية لشركة هوندا موتور القيمة الإجمالية لصادرات الهند.

١٣- وتوضح هذه الوقائع حجم مشكلة اللحاق بالركب التي تواجهها البلدان النامية. وتزيد العوامل الهيكلية والمؤسسية من تعزيز القلق المتمثل في أن سد الثغرات الموجودة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بأي طريقة مجدية لن يكون أمراً سهلاً.

١٤- ولذلك، لا ينبغي النظر إلى التجارة بين بلدان الجنوب كبديل عن التجارة بين الشمال والجنوب. فسيظل الشمال المقصد الرئيسي لصادرات الجنوب ومصدراً أساسياً للواردات. وسيظل الوصول إلى أسواق الشمال والدخول فيها مفتاح النجاح التجاري للبلدان النامية. وفي الوقت نفسه، فإن إيجاد وتعميق أوجه التكامل بين تجارة الجنوب والجنوب وتجارة الشمال والجنوب قادر على تعزيز النمو والرخاء في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء.

التجارة بين بلدان الجنوب

١٥- يمكن للتجارة فيما بين بلدان الجنوب أن تؤثر بصورة حاسمة في تشكيل الجغرافيا الجديدة للتجارة، من خلال إتاحة فرص متنوعة أمام البلدان النامية لزيادة رصيدها في التجارة الدولية. واليوم، تستأثر التجارة بين بلدان الجنوب بنسبة تزيد قليلاً على عشر مجموع التجارة في العالم، لكنها في تزايد ملحوظ. وتجدر ملاحظة أن أكثر من ٤٠ في المائة من صادرات البلدان النامية هي صادرات إلى بلدان نامية أخرى، وأن التجارة فيما بين هذه البلدان تزداد بنسبة ١١ في المائة في السنة. والتجارة بين بلدان الجنوب في الخدمات في ازدياد أيضاً وأمامها إمكانات هائلة. وأكثر ما يؤكد هذا التحول الهادئ هو الاستثمار، ونقل التكنولوجيا، والتفاعل على مستوى المشاريع داخل المناطق وفيما بينها.

١٦- وتؤدي العقبات التي تعترض الوصول إلى الأسواق في الشمال، مقرونةً بصعوبات الدخول إلى الأسواق وارتفاع تكاليفها وهياكل وممارسات الأسواق المناهضة للمنافسة، إلى زيادة جاذبية الجنوب كمقصد لصادرات البلدان النامية. وقد نجح العديد من هذه البلدان في استخدام بلدان أخرى من الجنوب لترويج منتجات وتكوين سمعة للعلامات التجارية. كما أن الاستثمار بين بلدان الجنوب وإقامة شركات الأعمال التجارية أصبحا ممارسة شائعة في حالات

عديـــدة. ويؤدي ذلك إلى تغيير حجم ونطاق المشاريع في الجنوب، وهو سمة أخرى ناشئة للجغرافيا الجديدة للتجارة. وغالباً ما تتصرف الشركات الكبرى في البلدان النامية كنافذة لجلب شركاتها الأصغر حجماً.

١٧- إن التعاون الاقتصادي والتجاري الإقليمي، بما في ذلك من خلال إبرام اتفاقات تجارية ثنائية وإقليمية، هو آلية مركزية يستخدمها عدد متزايد من البلدان النامية لتوسيع نطاق التبادل التجاري والاستثمار. وتقدم الترتيبات الإقليمـــية إمكانيات هامة لتوسيع نطاق المجال الاقتصادي، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة بشروط أفضل، وتجميع موارد وشبكات البلدان المشاركة، الاقتصادية والبشرية والمؤسسية والتكنولوجية والمتعلقة بالهياكل الأساسية. وقد استغرق إبرام الترتيبات الإقليمية، في بداية الأمر، فترة من الزمن، ولا يزال الحال كذلك بالنسبة للعديد من البلدان. ومع ذلك، فقد ازدادت ثقة البلدان فيما يتعلق بالانفتاح على بعضها، مع ظهور أوجه التكامل بين اقتصاداتها. وقد انضمت بلدان نامية، مؤخراً، إلى شركائها من البلدان المتقدمة النمو في إطار طائفة جديدة من الترتيبات الإقليمية، مثل الترتيبات التجارية الإقليمية بين الشمال والجنوب والترتيبات التجارية الإقليمية بين الشمال والجنوب والجنوب، مما يعكس زيادة الترابط بين الشمال والجنوب.

١٨- وكان لبعض هذه الترتيبات، مثل السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، أثر كبير على توسيع التجارة في قطاعات محددة فيما بين البلدان المشاركة، وكذلك بين هذه البلدان وباقي البلدان في العالم. وقد مكّن التعاون الـــتجاري الإقلـــيمي بلداناً عديدة من الاستفادة من التقسيم الإقليمي للعمل المتغير بصورة مستمرة، والمعروف بـــنموذج "الإوز الطائر" حيث تدخل بلدان أقل تقدماً مراحل صناعية أبسط وتتحول بنجاح الاقتصادات الأكثر تقدماً إلى أنشطة صناعية وخدمية متزايدة التعقيد.

١٩- وازدادت التجارة الأقاليمية، وهي وسيلة أخرى لزيادة التجارة بين بلدان الجنوب، لكن إمكاناتها لا تزال غير مستغَلة بالكامل. فمثلاً، تتم نسبة ٢٧ في المائة و١٢ في المائة من التجارة بين بلدان الجنوب في قطاعي الزراعة والصناعة، على التوالي، على أساس أقاليمي. ويصح ذلك بصفة خاصة عندما تكون الاتفاقات الإقليمية أضيق من أن تتيح أوجه تكامل هامة. وزيادة الصادرات الزراعية من الأرجنتين والبرازيل إلى الصين والصادرات الصناعية الصينية إلى هذين البلدين، وشروع الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا في عملية من أجل التعاون الأقاليمي، هي من بين الإشارات الأخيرة لحدوث تطورات هامة في التجارة الأقاليمية في السنوات المقبلة.

٢٠- وتقـــدم التجارة بين بلدان الجنوب البلدان النامية، من خلال النظام الشامل للأفضليات التجارية، سبيلاً إضافياً يمكّنها من زيادة وتوسيع فرص وصولها إلى الأسواق الأقاليمية. وينبغي إيجاد الطرق لإعادة تنشيط النظام الشامل للأفضليات التجارية بين البلدان النامية. وسيكون لاتخاذ لجنة المشاركين التابعة للنظام الشامل للأفضليات الـــتجارية قراراً في إطار الأونكتاد الحادي عشر، للشروع في جولة ثالثة من المفاوضات، أثر مفيد لضمان تحقيق كامل طاقات النظام الشامل والتجارة الأقاليمية.

٢١- ويـــتعلق أحد المجالات الهامة التي من المرجح أن يزداد فيه الترابط بين بلدان الجنوب، بالسلع الأساسية، الوقودية وغير الوقودية على السواء، التي تستأثر بنسبة ٤٦ في المائة من التجارة فيما بين بلدان الجنوب. وسيحتاج الجنوب بصورة متزايدة لموارد الجنوب. كما سيحتاج الجنوب إلى أسواق الجنوب. وسيتمثل أحد التحديات الهامة في إيجـــاد توازن بين مصالح مصدري وموردي السلع الأساسية ضمن الجنوب بغية تعزيز نمو اقتصادات الجنوب وتنميتها بصورة سلسة ومطردة ومستدامة.

٢٢- وسيتمثل تحدٍ هام آخر في ضمان عدم ترك أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية والاقتصادات الصغيرة على هوامش الجغرافيا الناشئة للتجارة. وتعوق هذه البلدان قيود هيكلية واقتصادية واجتماعية شديدة، وهي تفتقر كلياً للإمكانات التي تسمح لها بالاستفادة من الفرص الموجودة والناشئة. ويجب أيضاً تمكين الفقراء والنساء في بلدان الجنوب للمطالبة بأماكنهم في الصورة الجديدة للتجارة، الأمر الذي سيساهم كثيراً في تحقيق أهداف إعلان الألفية.

أشكال جديدة للتشاور والتعاون بين بلدان الجنوب

٢٣- منذ إنشاء مجموعة الـ ٧٧، وأحد أهم الأهداف الجماعية لبلدان الجنوب هو أن يكون لها صوت مسموع عـــند اتخاذ قرارات بشأن الاقتصاد العالمي. ومن التطورات الحديثة في هذا الصدد ظهور ائتلافات حول مواضيع معيـــنة في سياق المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجارية بشأن برنامج عمل الدوحة، مثل مجموعة الـ ٢٠ ومجموعـــة الـ ٩٠. كما أبرمت بعض بلدان الجنوب ترتيبات استشارية أقاليمية مثل محفل التحاور فيما بين الهند والـــبرازيل وجـــنوب أفريقـــيا. وبإمكان هذه الائتلافات أن تساعد الجنوب على إبداء روح التضامن لتعزيز مصالحه الجماعـــية، بصـــورة فعالة، في المحافل المتعددة الأطراف، والمشاركة بصورة كبيرة في تطور جدول أعمال عالمي للتجارة والتنمية يتسم بالاتزان ويكون مواتياً للتنمية.

الطريق إلى الأمام ودور الأونكتاد

٢٤- إن ظهـــور جغرافـــيا جديدة للتجارة، يقترب فيها الجنوب أكثر فأكثر من مركز العلاقات الاقتصادية الدولية، بات أمراً يزداد وضوحاً. ويعني ذلك ضمناً زيادة توسيع وتعميق الترابط بين الجنوب والجنوب والشمال والجـــنوب. وفيما سيستمر الشمال بالاحتفاظ بتفوقه، فإن التجارة بين بلدان الجنوب سيكون لها دور متزايد في الأهمية في قولبة عملية التحول هذه. ومن الهام أن تعمل جميع البلدان – في الشمال والجنوب – معاً لضمان تطبيق هـــذه العملية بصورة سلسة وسريعة ومفيدة لجميع البلدان والشعوب. ولا بد من رؤية عالمية جديدة تستند إلى التضامن في مجالي التجارة والتنمية، بغية ضمان أن تكون هذه العملية:

- عملية تعاونية يعمل في إطارها كل من الشمال والجنوب وفقاً لجدول أعمال متقارب يقوم على تقاسم المسؤولية والشراكة الحقيقية.

- عملية جامعة، لكي لا تتخلف عن الركب بلدان مثل أقل البلدان نمواً والاقتصادات الصغيرة.

- عمليـــة ذات وجـــه إنساني تحرص على أن يتمكن في إطارها السكان المستضعفون والمجتمعات والأقاليم المحرومة، ولا سيما الفقراء والنساء، من المشاركة فيها بالكامل.

- عملية مستدامة تولي الاعتبار الواجب لاحتياجات الأجيال المقبلة.

- عملية لا تقتصر على التجارة، بحيث يسهم فيها كل من تمويل التنمية والاستثمار الأجنبي المباشر وتخفيف عبء الديون ودعم التكيف ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، إسهاماً متناسقاً. ويتعين على النظم التجارية والمالية والنقدية الدولية أن تؤدي دورها بالكامل.

٢٥- وبإمكان الأونكتاد، باعتباره مركز الوصل في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتناول موضوع التجارة والتنمـــية بصـــورة مـــتكاملة، أن يسهم مساهمة هامة في تجسيد الرؤية الجديدة لسياسة التجارة من أجل التنمية بالاســـتناد إلى أركـــان عمله الثلاثة، ألا وهي المداولات الحكومية الدولية وبناء التوافق في الآراء، وبحث وتحليل السياسات، وتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات.

٢٦- وبإمكان الأونكتاد أن يساعد البلدان النامية على وضع سياسات واستراتيجيات تجارية في مجالات مترابطة للسياسات الإنمائية الوطنية والتكامل داخل المناطق وفيما بينها. وبإمكانه أن يساعدها في تعميق التعاون والتكامل التجاريين بين بلدان الجنوب، وتحسين فعالية هذه الترتيبات والمكاسب المتحققة منها. وبإمكانه أن يوضح ما هو مطلـــوب مـــن حيث قواعد التجارة على المستويين المتعدد الأطراف والإقليمي، ومن حيث السياسات والتدابير الدولية التكميلية لتلبية خصائص احتياجات التنمية للبلدان النامية أياً كانت مستوياتها الإنمائية.

٢٧- وبإمكان الأونكتاد، في وقت تتغير فيه صورة التجارة الدولية تغيراً سريعاً، أن يرصد تطور وأداء التعاون بـــين بلـــدان الجنوب وترتيبات التكامل والأثر الذي تحدثه فيها سياسات الشمال، وأن يقدم سناريوهات مختلفة لضمان أن يتم بصورة شاملة فهم ومعالجة آثارها على التنمية في سياق حسن تدبير الاقتصاد العالمي. ولا يقل عن ذلك أهمية أن بإمكان الأونكتاد أن يساعد في بناء وإدامة وتعزيز الحوار والثقة فيما بين مختلف أصحاب المصالح بشأن قضايا وعمليات أساسية.

- - - - -